

توليد الائتمان في المصارف الإسلامية: المصادر والمحددات

Credit Creation in The Islamic Banks: Resources and Determinants

د. عبدالله محمد البدارين

محاضر متفرغ - قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية -

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - الاردن

Abdalla.badarin@yu.edu.jo

د. مفلح فيصل الجراح

استاذ مساعد - قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية -

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - الاردن

mefleh.jarrah@yu.edu.jo

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بحث مدى قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان، ومصادر هذه القدرة، والعوامل المؤثرة فيها. حيث حللت أنشطة المصارف الإسلامية لتحديد مصادر توليد الائتمان، وما يؤثر به من عوامل. وقد خلصت الدراسة إلى وجود قدرة للمصارف الإسلامية على توليد الائتمان من خلال افتراض التصرفات المتوقعة لمستلمي التمويل، وهذه القدرة قد تتفوق في بعض الحالات على قدرة المصارف التجارية، وبينت أن محددات قدرة المصارف على توليد الائتمان تتمثل في: حجم الودائع الأصلية ونسبة الاحتياطي الإلزامي والاحتياطيات الاختيارية وهيكل الودائع لدى المصارف وانتشار الوعي المصرفي وطبيعة المتعاملين، وهي العوامل ذاتها التي تؤثر على قدرة المصارف التجارية على توليد الائتمان، مع تفاوت درجة التأثير.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، توليد الائتمان، اشتقاق الودائع، المصادر، المحددات

Abstract

This study aims at investigate the ability of Islamic banks to create a credit, its resources and determinants. The study analyzes the activities of Islamic banks to determine the resources of credit creation, and the factors that affect it. The study shows that the Islamic banks have an ability to create a credit by supposing the behavior of banks' clients, and sometimes this ability exceeds the commercial banks' ability, and the study shows that the determinants of credit creation are: the size of original deposits, the ratio of required reserve, the voluntary reserves, deposits structure, spread of banking awareness and the nature of clients. The study shows that the determinants affect the credit creation in Islamic banks look like the determinants affect the credit creation in commercial banks.

Key Words: Islamic banks, credit creation, deposits' derivative, resources, determinants.

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: على الرغم من تعدد الأنظمة الاقتصادية واختلاف فلسفتها ومشاربها، إلا أنها تتفق أن الأهداف الاقتصادية التي يسعى أي نظام لتحقيقها تتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية بشقيها الفني والتخصيصية، وتحقيق العدالة التوزيعية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هنا فالاستقرار الاقتصادي أدرج ضمن الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد، فهو يعتبر مطلباً معيارياً لإعطاء القدرة على إدارة الاقتصاد والتخطيط له، وأهم عناصر استقرار الاقتصاد هو الاستقرار النقدي لأنه يعتبر المدخل الأساسي لاستقرار الاقتصاد، فأي اختلال في الاقتصاد عادة ما يبدأ بسوق النقد ومن ثم يمتد إلى الأسواق الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية النقود ودورها في الاقتصاد إلا أن إدارتها لا تزال تشكل المعضلة الأولى في وجه أي اقتصاد، وخير ما يعبر عن ذلك قول عبد المنعم السيد علي، "أن النقود تمثل أكثر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فائدة للمجتمع البشري، أو على النقيض تماماً قد تكون سبباً في أحداث آلام شديدة إذا أسيء استخدامها"، فبالرغم من مرور عصور طويلة على استخدامها و تجربتها لم يستطع الإنسان إلى الآن إتقان فن التحكم بالنقود. وما يزيد من هذه المصاعب توليد النقود الذي ينشأ عن العمليات المصرفية التي تمارسها المصارف المكونة للقطاع المصرفي، فلو اقتصر الأمر على إصدار النقود القانونية من قبل الدول أو الجهات التي تنوب عنها، لكانت الأمور أكثر يسراً.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية النقود في الاقتصاد، حيث تقوم بمجموعة من الوظائف الهامة، فالنقود وحدة حساب ومقياس للقيم وأداة للتبادل والوفاء بالالتزامات ومستودع للقيمة، وكل هذه الوظائف تعتمد على الحفاظ على قيمة النقود. وتعتبر عملية توليد النقود الائتمانية من أبرز المؤثرات على قيمة النقود. كما تتبع أهمية الدراسة من حجم الدور الذي يلعبه عرض النقد في حالة الاقتصاد من تضخم وانكماش، وبما أن النقود المتولدة من الودائع تشكل نسبة كبيرة من عرض النقد، فالسيطرة عليها تقود للسيطرة على عرض النقد بدرجة

كبيرة، وبالتالي نجاح السياسة النقدية في توجيه دفعة الاقتصاد للوجهة المرغوبة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

١. هل المصارف الإسلامية لديها القدرة على توليد الائتمان؟
٢. ما هي مصادر توليد الائتمان في المصارف الإسلامية؟
٣. ما هي محددات توليد الائتمان في المصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان مدى قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان.
٢. تحديد مصادر توليد الائتمان في المصارف الإسلامية؟
٣. بيان محددات توليد الائتمان في المصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: المصارف الإسلامية لديها القدرة على توليد الائتمان.
الفرضية الثانية: تتأثر قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان بالعوامل التي تتأثر بها قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان.

منهجية الدراسة:

في سبيل تحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت توليد الائتمان في الاقتصاد التقليدي، ولكن قليلة جدا في ما يخص الاقتصاد الإسلامي، حيث هدفت دراسة شاهين^(١) إلى بيان العوامل التي تؤثر على توليد المصارف لنقود الائتمان من وجهة نظر إسلامية، وقد عرضت الدراسة أهم المتغيرات المؤثرة على عملية توليد نقود الودائع المصرفية، وعرضت أهم مقومات التوسع النقدي في النظام النقدي الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية قيام المصارف الإسلامية الأعضاء في النظام النقدي الإسلامي بالتوسع النقدي، وإن كانت الطبيعة الاستثمارية للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية تجعل مضاعف التوسع

(١) شاهين، علي عبدالله، العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي (دراسة تحليلية فكرية)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص ٦٠٧-٦٢٦.

النقدي أقل من مثيله في النظام المصرفي التقليدي، غير أن الآليات المرتبطة بالتطور المصرفي في التعامل مع الودائع وسهولة تحريك أرصدها، وزيادة الثقة في أداء الجهاز المصرفي تعتبر عوامل إيجابية تساهم في زيادة التوسع النقدي في النظام النقدي الإسلامي.

هدفت دراسة Hasan^(١) إلى مناقشة قضية توليد النقود من وجهة نظر إسلامية، وكيف أصبحت أداة للسيطرة في المجتمعات الحديثة، والآثار المترتبة على ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن النقود لها وظائف محددة في مختلف النظم، ولا تشتمل أي جوهر ديني، ولا يمكن تقسيمها إلى إسلامية وغير إسلامية، ويؤثر خلق النقود على الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا، وبينت إن استقلالية المصارف المركزية أمر وهمي في ظل تراجع الاعتماد على السياسات النقدية لصالح السياسات المالية.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث فقد اشتمل على المقدمة والخاتمة بما فيها من نتائج وتوصيات، واشتمل أيضا على المباحث التالية:

المبحث الأول: توليد الائتمان في المصارف التجارية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الائتمان.

المطلب الثاني: مفهوم توليد الائتمان.

المطلب الثالث: اسس توليد الائتمان في المصارف التجارية.

المطلب الرابع: آلية توليد الائتمان في المصارف التجارية.

المطلب الخامس: محددات توليد الائتمان في المصارف

التجارية.

المبحث الثاني: توليد الائتمان في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: موقف الاقتصاد الإسلامي من نقود الودائع وتوليدها.

المطلب الثاني: طبيعة الأموال في المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: مصادر توليد الائتمان في المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: محددات توليد الائتمان في المصارف

الإسلامية.

(١) Hasan, Zubair. Money creation and control from Islamic perspective, Munich Personal Repee Archive (MPRA), No. ٢٨٣٦٦, January ٢٠١١

المبحث الأول

توليد الائتمان في المصارف التجارية

لا تعتبر عملية توليد نقود الائتمان هدفا للمصارف التجارية، وإنما تعتبر نتاج لممارسة المصارف التجارية لعملها في قبول الودائع وإعادة اقراضها، والتریح من الفرق بين فائدة الإقراض وفائدة الإيداع. ويتناول هذا المبحث توليد الائتمان في المصارف التجارية من حيث المفهوم والأسس والآلية والمحددات.

المطلب الأول

الائتمان

الائتمان في اللغة هو مصطلح يقابل كلمة **Credit** والتي تعني رصيد دائن، دين ونسيئة، اعتماد، الثقة والأمانة، والانتماء والشرف والاعتزاز، والسمعة الجيدة في المعاملات التجارية^(١)، وتعني كذلك المنفعة أو ثقة المصرف أو البائع^(٢)، وتعني أيضا القدرة على اقتراض المال أو عقد الصفقات مقابل تقديم وعد موثوق بالدفع مستقبلا^(٣). الائتمان في الاصطلاح يعني التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويعرف الائتمان على أنه تأجير النقود لطرف آخر اعتمادا على الثقة التي يتمتع بها، والتي تعكس قدرته على استثمار المبلغ وتسديده في الوقت المتفق عليه، أو على الأقل تسديده في الوقت المتفق عليه^(٤). ويعرف كذلك على أنه علاقة نقدية بين المقرض والمقترض تقوم على تخلي المقرض عن القيمة الحاضرة لفترة محددة، مقابل الحصول على قيمة آجلة أكبر، بهدف تطوير القطاعات

(١) بعلبكي، منير، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٢٩.
(٢) Hornby A. S., & Ruse Christina., Oxford Student's Dictionary of Current English, ٢ND Edition, Oxford University Press, Oxford, Great British, ٢٠٠٠, p ٢٢٩.

(٣) غطاس، نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، ط٣، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٦٧.
(٤) عبد الحميد، عبدالمطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

الانتاجية أو زيادة الاستهلاك للمستفيد، مما يترك أثراً على حركة النشاط الاقتصادي^(١).

ويراد بالائتمان المصرفي أن يقوم الدائن بمنح المدين (المصرف مهلة من الوقت يلتزم المدين (المقترض) عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها^(٢). أو هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة، مقابل عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد^(٣).

وبذلك فإن الائتمان يعتمد بالدرجة الأولى على مبلغ الدين؛ أي توفر المبلغ لدى المقرض ورغبته في اقراض ذلك المبلغ، ووجود طرفي العملية الدائن (المقرض) والمدين (المقترض)، ويعتمد كذلك على الثقة؛ وهي ثقة المقرض بقدرة المقترض على تسديد كامل المبلغ المقرض في الوقت المحدد، فبدون الثقة لن يكون هناك عملية ائتمان، ويضاف إليها سعر الفائدة في المصارف التجارية^(٤).

(١) كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧٣.

(٢) Miller Rorer. Leroy., and Pulsinelli Robert. W., Modern Money And Banking, ٢nd, McGraw-Hill Inc., Boston, ١٩٨٩, p ١٨٦.

(٣) Lloyd, B. Thomas. JR., Money, Banking, And Economic Activity, ٣rd Edition, Prentice Hall Inc., New Jersey, ١٩٨٦, p ٢٣٦.

(٤) كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص١٧٣-١٧٤.

المطلب الثاني

مفهوم توليد الائتمان

يطلق على توليد الائتمان في الاقتصاد الوضعي خلق النقود؛ وهو قدرة المصرف على تقديم أموال للجُمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى المصرف^(١)، بل تقدم من الأموال التي تودع لدى المصرف على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب^(٢)، حيث أن السمة الأبرز للمصارف التجارية تتمثل في قدرتها على تكوين الائتمان، فتضيف نقود جديدة للتداول تتمثل في نقود الودائع أو ما يعرف بالنقود الكتابية أو الاصطلاحية، وينتج ذلك عن قدرة المصرف التجاري على اقراض مبالغ نقدية تفوق حجم النقود المودع لديه^(٣)، وهذا يستند الى عملها الأساسي القائم على قبول الودائع واقراضها اقراضاً قصير الأجل^(٤)؛ أي أنه ناتج عن استثمار المصارف لأموال الغير.

تسمى النقود الناتجة عن هذه العملية نقود الودائع، وتشكل الجزء الأكبر من المعروض النقدي في الاقتصاد، وقد تتسبب في الكثير من المشكلات التي رُبطت بها بشكل كبير، وذلك كونها تقع خارج سيطرة الحكومة خاصة في الاقتصادات التي تضعف فيها قدرة السياسات النقدية التي تستخدمها المصارف المركزية على إدارة المعروض النقدي^(٥).

(١) احمد، عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢١٢.

(٢) البكري، انس و صافي، وليد، النقود والمصارف بين النظرية والتطبيق، ط١، دار البداية، دار المستقبل، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٦٣.

(٣) الهيبي، عبدالرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط١، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ٥٢.

(٤) شيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط٥، دار الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٧٨.

(٥) عبد القادر، سيد متولي، اقتصاديات النقود والمصارف، ط١، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠، ص ٩٧-٩٨.

المطلب الثالث

اسس توليد الائتمان في المصارف التجارية

يقوم النشاط الرئيسي للمصارف التجارية على الوساطة المالية، التي تجمع بين وحدات العجز ووحدات الفائض، وتعتمد على الائتمان والثقة، فتقوم بقبول الودائع من وحدات الفائض مقابل دفع فوائد مدينة، ومن ثم تقوم بتقديمها لوحدات العجز على أساس القرض بفائدة دائنة، ويتحقق ربحها من الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة، ومن خلال هذه العملية تتولد النقود، وتحدث عملية توليد الائتمان^(١)؛ فعندما يقوم المصرف بإقراض جزء من الموارد المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض بإيداع القرض في احد المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي، ويطلق على هذه الودائع اسم الودائع المشتقة من الوديعة الأصلية^(٢).

ويعود سبب هذه القدرة التي تملكها المصارف على توليد الائتمان لسببين، هما: الثقة على قدرتها على رد الوديعة في أي وقت، والسبب الآخر هو وجود طلب من جمهور المتعاملين على القروض التي تقدمها المصارف^(٣)، وعادة ما تتفوق طلبات الاقتراض على طلبات المودعين لرد الودائع، أو سحب جزء منها.

وتعتمد قدرة المصارف على توليد الائتمان على: الاحتياطات المصرفية الكلية، نسبة هذه الاحتياطات إلى الودائع المصرفية، مزيج الودائع بين جارية وزمنية، سلوك المصارف من حيث رغبتها بالاحتفاظ بالاحتياطات، سلوك المودعين في كيفية الاحتفاظ بالنقود^(٤).

(١) العجلوني، محمد محمود، المصارف الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٧، ص١١٩.

(٢) أبو شاور، منير إسماعيل و مساعده، امجد عبد المهدي، نقود ومصارف، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٣٩.

(٣) Friedman, David H., Money & Banking, American Bankers Association, Washington D.C, ٤th Edition, ١٩٩٨, p ١٦٥-١٦٦.

(٤) السيد علي، عبد المنعم، اقتصادات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، الأكاديمية للنشر، المفرق، ١٩٩٩.

ولا تتأثر قدرة المصارف على توليد نقود الودائع بطريقة دفع القرض، فسواء تم دفع قيمة القرض عن طريق إضافته مباشرة إلى رصيد الحساب الجاري للمقترض، أو عن طريق الدفع نقداً أو عن طريق شيك مصرفي، وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الاستثمارية للمصرف فيقود في النهاية إلى زيادة المعروض النقدي^(١).

وتتم عملية توليد الودائع بواسطة احد المصارف منفردا إذا حصل المتعامل على قرض من المصرف وأعاد إيداعه في نفس المصرف، وقد تتم العملية بواسطة المصارف مجتمعة إذا حصل المتعامل على قرض من مصرف وأعاد إيداعه في مصرف آخر من القطاع المصرفي ذاته^(٢).

تعتمد كمية نقود الودائع المشتقة من الوديعة الأصلية على نسب التسرب التي ترافق هذه الوديعة؛ فكلما ارتفعت نسبة التسرب تنخفض كمية نقود الودائع المشتقة ويرافقها انخفاض قدرة المصارف على توليد النقود، بسبب انخفاض سيولة المصرف والأموال المعدة للاقراض، فإذا اكتفى المصرف بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي تكون لديه قدرة أكبر على التوليد من حالة الاحتفاظ بجزء من الودائع كاحتياطيات اختيارية، فتتشكل الاحتياطيات الاختيارية للمصارف من الودائع الجارية (تحت الطلب) بالدرجة الأولى من أجل مواجهة السحوبات الكبيرة المتوقعة على هذه الودائع، وتشكل بنسبة أقل من ودائع التوفير والودائع بإخطار التي تعتبر نسبة السحوبات عليها أقل من الجارية، وتشكل الاحتياطيات بدرجة أقل من الودائع لأجل والتي تواجه أقل السحوبات عادة^(٣).

كما تعتمد آلية التوسع النقدي المضاعف على حجم القاعدة النقدية التي تتوزع بين احتياطيات مصرفية وعملة متداولة، وفي ظل نظام مصرفي يقوم على نظام الاحتياطي الجزئي ستحتفظ المصارف

(١) خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) عبدالله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، ط١، الجامعة المفتوحة، بنغازي، ١٩٩٤، ص ٢٦٤.

(٣) الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٣٩-١٤٧.

باحتياطيات نقدية مساوية فقط لنسبة مئوية من مقدار مطلوبات الودائع لديها^(١)، لذلك التغيرات في نسبة الاحتياطات القانونية سوف يتولد عنها تغيرات في اتجاه معاكس في مقدار الودائع؛ فإذا زادت نسبة الاحتياطات يقابلها انخفاض في مقدار الودائع المتاحة للاستثمار، وإذا بقيت نسبة الاحتياطات المطلوبة ثابتة، فإن التغيرات في مقدار الاحتياطات الكلية لدى المصارف يولد تغيرات مقابلة وفي ذات الاتجاه في حجم الودائع المصرفية^(٢).

المطلب الرابع

آلية توليد الائتمان في المصارف التجارية

كما أشرنا سابقا، تنتج عملية توليد الائتمان بشكل تلقائي عن ممارسة المصارف لعملها في قبول الودائع من وحدات الفئات واقراضها لوحدة العجز، تعتمد آلية توليد النقود من الودائع على اعتماد القطاع المصرفي على نظام الاحتياطي الجزئي بالدرجة الأولى^(٣)، فنظام الاحتياطي الكامل لا يتيح المجال لتوليد الائتمان بشكل مطلق؛ لأن الودائع تكون مجمدة بشكل كامل ولا مجال للتصرف بها. يتم تحديد كمية النقود التي يمكن توليدها من الائتمان من خلال حجم ونوعية الودائع لدى القطاع المصرفي، ويعتمد كذلك على المضاعف النقدي، الذي يعتمد على نسبة التسرب من الودائع للاحتياطات وغيرها، ويتمثل المضاعف في المتساوية التالية^(٤):

$$\text{المضاعف النقدي} = 1 / \text{التسرب}$$

وتاليا مثال مبسط يوضح توليد النقود من الائتمان، فلو فرضنا أن المصرف تحقق له ودائع جارية بقيمة ٥٠٠ وودائع توفير ٣٠٠

(١) Walsh, E. Carl., Monetary Theory & Policy, ٣rd edition, Massachusetts Institute of Technology Press: MIT press, Cambridge, ٢٠١٠, p ١٧٥-١٧٧.

(٢) السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص ١٥٧.
(٣) السبهاني، عبدالجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ط١، مطبعة حلاوة، اربد، ٢٠١٦، ص ٢٢٤.

(٤) المصلح، خالد بن عبدالله، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٨هـ.

وودائع لأجل ١٢٠٠، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني تمثل ٢٠% من الودائع، ولا يقوم المصرف بالاحتفاظ بأي احتياطات اختيارية، فيكون هنا المضاعف (١/٢٠ = ٥) عندها سيكون حجم الودائع لدى المصرف هو (٢٠٠٠ = ١٢٠٠ + ٣٠٠ + ٥٠٠)، عندها سيكون المصرف على المصرف الاحتفاظ باحتياطي قانوني مقداره (٤٠٠ = ٢٠٠ * ٢٠%)؛ أي أن المصرف لديه القدرة على إقراض ١٦٠٠.

وإذا أعيد إيداع المبلغ المقرضة ومقدارها ١٦٠٠ لدى القطاع المصرفي مرة أخرى، يكون المصرف مجبرا على الاحتفاظ باحتياطي قانوني مقداره (١٦٠٠ * ٢٠% = ٣٢٠) مقابل هذه الودائع، وبالتالي يكون لدى المصرف القدرة على إعادة إقراض (٣٢٠ - ١٦٠٠) = ١٢٨٠.

والجدول التالي يوضح عدة مراحل من عملية توليد النقود الائتمانية من الودائع المشتقة من الوديعة الأصلية:
جدول رقم (١) مراحل عملية توليد نقود الائتمان في المصارف التجارية.

الوديعة	الودائع	الاحتياطي	القروض	مقدار
٢٠٠٠	-	٤٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
-	١٦٠٠	٣٢٠	١٢٨٠	١٢٨٠
-	١٢٨٠	٢٥٦	١٠٢٤	١٠٢٤
-	١٠٢٤	٢٠٤,٨	٨١٩,٢	٨١٩,٢
-	٨١٩,٢	١٦٣,٨٤	٦٥٥,٣٦	٦٥٥,٣٦
-	٦٥٥,٣٦	١٣١,٠٧	٥٢٤,٢٩	٥٢٤,٢٩
-	٥٢٤,٢٩	١٠٤,٨٦	٤١٩,٤٣	٤١٩,٤٣
-	٤١٩,٤٣	٨٣,٨٩	٣٣٥,٥٤	٣٣٥,٥٤
-	٣٣٥,٥٤	٦٧,١١	٢٦٨,٤٤	٢٦٨,٤٤

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على المثال التوضيحي.

وهكذا تتوالى عملية الإقراض ومن ثم الإيداع وبعد ذلك حجز ٢٠% احتياطات ومن ثم إعادة إقراض ما تبقى من الوديعة المشتقة بعد حجز الاحتياطات، وإجمالاً يمكن حساب إجمالي الودائع المشتقة من خلال المعادلة:

الودائع المشتقة = الوديعة الأصلية * المضاعف النقدي
الودائع المشتقة = الوديعة الأصلية * (١ / نسبة التسرب)
الودائع المشتقة = ٢٠٠٠ * (١ / ٢٠%)
الودائع المشتقة = ١٠٠٠٠ دينار

وهذا يعني أن ودائع مقدارها ٢٠٠٠ تولد نقود ائتمانية مقداره ١٠٠٠٠ إذا كانت نسبة ما يتسرب من الوديعة على شكل احتياطات تساوي ٢٠%^(١)، ولا تختلف الحالة سواء كان توليد النقود من مصرف منفرد أو من خلال كامل القطاع المصرفي، و تتغير الحالة في حال وجود احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني فتصبح كمية التسرب اكبر مما يقلص القدرة على توليد النقود، فلو فرضنا في المثال السابق أن المصرف يحتفظ إضافة إلى الاحتياطي القانوني باحتياطات اختيارية بنسبة ١٥% من الودائع الجارية و ١٠% من ودائع التوفير و ٥% من الودائع لأجل، فيصبح التسرب (٢٠% + ١٥% + ١٠% + ٥% = ٥٠%)، فيصبح المضاعف (١ / ٥٠% = ٢)، وتكون كمية النقود الممكن إيجادها من خلال الودائع المشتقة من الوديعة الأصلية (١ / ٥٠%) * ٢٠٠٠ = ٤٠٠٠ وهذا يظهر مدى تأثير هذه المتغيرات^(٢).

المطلب الخامس

محددات توليد الائتمان في المصارف التجارية

تتأثر قدرة المصارف التجارية على اشتقاق الودائع الأصلية، وتوليد الائتمان من خلالها، بالعديد من العوامل، ويرتبط حجم التأثير وطريقته باتجاه تغير تلك العوامل، ومن الممكن أن نوجز هذه العوامل^(٣) في ما يلي:

١. حجم الودائع الأصلية: يعتبر هذا العامل هو الأكثر تأثيراً على قدرة المصارف على اشتقاق الودائع، فوجود الودائع لدى القطاع المصرفي هو حجر الأساس في عملية توليد الائتمان، فبدون الودائع لا توليد للائتمان، ولا وجود للنشاط المصرفي

(١) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والمصارف، منشورات جامعة الموصل، ١٩٩٠، ص ١١٢ - ١١٨ بتصرف.

(٢) البكري وصافي، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٨، بتصرف.

(٣) كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٩٠.

أساساً. وهذا العامل يرتبط ارتباطاً طردياً مع قدرة المصارف على توليد الائتمان؛ فكلما ارتفع حجم ودائع الجمهور لدى القطاع المصرفي، كلما ارتفعت قدرتها على توليد الائتمان أو ما يعرف باشتقاق الودائع.

٢. نسبة الاحتياطي القانوني؛ ويقصد بها نسبة ما تحتفظ به المصارف من ودائع عملائها لدى المصرف المركزي بشكل الزامي، وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، وتتغير تبعاً للسياسة النقدية التي يتبناها المصرف المركزي^(١). وترتبط هذه النسبة بعلاقة عكسية مع قدرة المصارف على توليد الائتمان، فكلما اتجهت نسبة الاحتياطي القانوني للارتفاع تقلصت قدرة المصارف على توليد الائتمان، لأن هذه النسبة تعتبر بمثابة التسرب ولا تستطيع المصارف استخدام هذه الأموال في أنشطة الاقراض، فهي بمثابة أموال مجمدة هدفها حفظ حقوق المودعين.

٣. علاقة البنك المركزي مع المصارف التجارية، ويتركز التأثير في قدرة البنك المركزي على التأثير على سيولة المصارف، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل في الأدوات الكمية؛ كنسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم ونسبة السيولة القانونية، والأدوات النوعية والتي تتمثل غالباً في الأوامر المباشرة التي تصدر من البنك المركزي^(٢).

٤. نسبة الاحتياطيات الاختيارية؛ ويقصد بها الاحتياطيات من غير الاحتياطي القانوني؛ أي أن المصارف تقوم ببناء هذه الاحتياطيات اختيارياً من خلال احتجاز جزء من الأرباح، بهدف تدعيم مركزها المالي، وتمويل بعض نشاطاتها المخطط لها^(٣). ويؤثر هذا العامل عكسياً على قدرة المصارف على توليد

(١) Mishkin, Frederic. S., The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, ٧th edition, Pearson, Addison Wesley, Boston, ٢٠٠٤, p. ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) Mishkin, The Economics of Money, p. ٣٥٩-٣٦٥.

(٣) السبهاني، عبدالجبار، الوجيز في المصارف الإسلامية، ط١، مطبعة حلوة، إربد، الأردن، ٢٠١٤، ص ٢٦.

- الائتمان، فكلما زادت الاحتياطات الاختيارية كلما انخفضت قدرة المصارف على توليد الائتمان^(١).
٥. هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي، ويقصد به عملية توزيع الودائع إلى ودايع جارية وودائع لأجل وودائع ادخارية، ونسبة كل نوع من الأنواع إلى اجمالي الودائع^(٢). وينبع هذا تأثير هذا العامل من اختلاف الاحتياطات الالزامية والاختيارية لكل نوع من الأنواع، ومن المتعارف عليه أن متطلبات الاحتياطات للودائع الجارية تعتبر أكبر منها على أنواع الودائع الأخرى^(٣)؛ فكلما ارتفع الوزن النسبي للودائع الجارية إلى اجمالي الودائع، كلما تقلصت قدرة القطاع المصرفي على اشتقاق تلك الودائع.
٦. درجة سيولة الأصول التي يحتفظ بها القطاع المصرفي، وهذا العامل يرتبط طرديا مع قدرة المصارف على توليد الائتمان، فكلما ارتفعت سيولة أصول المصارف كلما كانت هذه الأصول متاحة لتمويل عمليات الاقراض^(٤).
٧. درجة انتشار الوعي المصرفي، ومدى اعتماد المواطنين والمؤسسات والشركات على التعامل مع المصارف، من خلال امتلاك حسابات جارية لدى المصارف، ومدى التعامل بالشيكات

(١) McLeay, Michael., Radia, Amar. and Thomas, Ryland., Money creation in the modern economy, Quarterly Bulletin, Bank of England, London, Q١, ٢٠١٤, p. ١١-١٢.

(٢) Ross, Stephen. A., Westerfield, Randolph. W., Jaffe, Jeffrey., and Jordan, Bradford. D., Modern Financial Management, ٨th edition, McGraw- HILL Irwin, New York, ٢٠٠٨, p١٣٨.

(٣) Laina, Partizo., Money Creation Under Full-Reserve Banking: A Stock-Flow Consistent Model, Working Paper No. ٨٥١, Levy Economics Institute , New York, October ٢٠١٥, p. ٢.

(٤) مبارك، عبدالمنعم، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٤٥.

لتسوية المدفوعات، وهذا يؤثر على نسبة ما يتسرب من الائتمان الممنوح خارج الجهاز المصرفي^(١). وترتبط درجة الوعي المصرفي طردياً مع قدرة المصارف على توليد الائتمان، فكلما ارتفعت درجة الوعي المصرفي لدى المواطنين كلما تدفقت الأموال إلى القطاع المصرفي، وازدادت قدرته على توليد الائتمان.

٨. مرونة الطلب على الائتمان؛ ويعني درجة استجابة طلب الجمهور على الاقتراض للتغيرات التي تطرأ على عرض المصارف للائتمان، ويعبر عنه بوجود فرص مناسبة لتوظيف المصارف لما تملك من فائض أموال^(٢). ومرونة الطلب على الائتمان ترتبط بعلاقة طردية مع قدرة المصارف على توليد الائتمان.

٩. طبيعة المتعاملين مع القطاع المصرفي، والخصائص المميزة لهم، فالتعامل مع المؤسسات الكبيرة و التجار وغيرهم يختلف عن التعامل مع الأفراد^(٣)، فتعامل المؤسسات والتجار مع المصارف يتسم بالاستمرارية والضخامة وارتفاع الثقة بالقطاع المصرفي ووسائل الدفع التي يتعامل بها والخدمات التي يقدمها.

١٠. السياسة الائتمانية من حيث التساهل والتشدد في شروط الاقتراض، فكلما كانت السياسة الائتمانية أكثر تشدداً كلما انخفضت قدرة المصارف على توليد الائتمان؛ لأن حجم القروض سيتجه للانخفاض^(٤).

(١) ناصر، الغريب، الرقابة على المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٣.

(٢) Laina, Money Creation Under Full-Reserve Banking, Op Ct., p. ٨.

(٣) ناصر، الرقابة على المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤) Mishkin, The Economics of Money, p. ٣٩٤.

المبحث الثاني

توليد الائتمان في المصارف الإسلامية

بين المبحث السابق عملية توليد نقود الائتمان في اطار المصرفية التجارية، كتمهيد لا بد منه لوضع الأرضية المناسبة لمناقشة توليد الائتمان في المصارف الإسلامية، التي نتناولها في هذا المبحث، ولا تناقش هذه الدراسة مشروعية توليد الائتمان من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ولكن تعرض بشكل موجز للمواقف منها، وتبحث بعد ذلك قدرة المصارف الإسلامية على توليد نقود الائتمان، ومحدداتها.

المطلب الأول

موقف الاقتصاد الإسلامي من نقود الودائع وتوليدها

يعتبر عرض النقود من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تنعكس آثارها على الأفراد بشكل مباشر، وفي الوقت الحاضر أصبحت النقود المتولدة من الائتمان المصرفي تشكل السواد الأعظم من الكتلة النقدية، حيث تشكل ما يزيد عن ٩٠% من عرض النقد^(١)، ويرى البعض أن النقود المتولدة من الودائع المشتقة هي ودائع جديدة يتم تداولها عن طريق الشيكات، وتقبل في المعاملات، ولا يكون ذلك مرتبطاً بسحب قدر مماثل من النقود من التداول، ومن هنا فأنها تكون وسائل دفع جديدة أوجدتها المصارف^(٢)، ويرى البعض أن النقود الائتمانية نقود قائمة بحد ذاتها بسبب توفر علة الثمنية كالمعدنين والنقود الورقية، حيث تعتبر مقياس للقيم ومستودع للثروة ولها قبول عام في التبادل لذلك تتعدى لها أحكام النقود لذلك فهي تعتبر نقود شرعية^(٣).

(١) الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية، ط١، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠١١، ص ٣٦٠.

(٣) عبد الرسول، علي، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٥٠-١٥٦.

وقد انقسم الاقتصاديين الإسلاميين ما بين مجيز ومانع لعملية خلق الائتمان^(١)، فهناك من يجيز عملية إيجاد الائتمان إذا كانت المصارف الخاصة تمارس أنشطتها تحت إشراف الدولة، واشترط آخرون أن تعود الأرباح إلى الدولة؛ لأنها من حق المجتمع كاملاً^(٢)، ويجيز البعض عملية إيجاد الائتمان على إطلاقها؛ وسبب ذلك ضمان المصارف لاستثماراتها، فيكون ما تحققه من أرباح مبرراً حسب قاعدة الخراج بالضمان^(٣)؛ وهناك من لا يجيز هذه العملية لعدة أسباب: أن عملية زيادة المعروض النقدي تعني انخفاض نصيب الوحدة النقدية من الناتج، مما يعني انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، الأصل هو أن يتولى المصرف المركزي عملية إصدار النقود، ويجب أن تعود عوائد الإصدار للمجتمع صاحب الحق في عوائد هذه النقود الجديدة، إيجاد الائتمان يزيد المعروض النقدي مما قد يؤدي إلى التضخم إذا لم تتزامن هذه الزيادة مع زيادة في الإنتاج، يعتبر هذا الأمر إخراج للنقود عن وظائفها الحقيقية المتعارف عليها، في عملية الائتمان يكون المصرف قد اقترض ما لم يملك، وملك نفسه ما لا ليس له به حق^(٤).

ويتوقف قبول عملية إيجاد الائتمان على عدم تناقضها مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، فتعتبر العملية مشروعة إذا تمت في إطار مشروع، وهدفت إلى تعزيز مصادر العرض النقدي بالقدر الذي يعطي المرونة الكافية لتحقيق النمو الاقتصادي في الإنتاج، وتم معالجة

(١) للتفصيل حول ذلك، أنظر: أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، ط١، عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن، ٢٠١٥، ص ١١٤-١١٨.

(٢) شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، مراجعة رفيق المصري، دار البشير، عمان، ١٩٩٠، ص ٢١١-٢١٢.

(٣) عفر، محمد عبد المنعم، عرض وتقييم الكتابات حول النقود في إطار إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٤، ص ١١٩.

(٤) السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد، النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١٠، ص ٣-٣٨، ١٩٩٨، ص ٢٧-٣٣.

إيراداتها على نحو عادل، وأي خلل في هذه الشروط يخرجها عن إطار الشرعية^(١).

ويرى عيسى^(٢) والسبهاني^(٣) أن البديل يكمن في اعطاء البنوك المركزية استقلالية تامة، وحصانة تامة، تشبه استقلال وحصانة القضاء، لكي تتمكن من ادارة عرض النقد بشكل يؤمن استقراره في ظل عدم القدرة على وقف عمليات توليد الائتمان.

المطلب الثاني

طبيعة الأموال في المصارف الإسلامية

قبل الخوض في مصادر ومحددات توليد الائتمان في المصارف الإسلامية، لا بد من تناول طبيعة أموال المصارف الإسلامية من حيث مصادرها واستخداماتها.

تعتمد المصارف الإسلامية على مصادر الأموال الداخلية والخارجية. تتكون المصادر الداخلية من رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات، فرأس المال يقدم عند التأسيس، وقد تتم زيادته بشكل دوري، ويستخدم رأس المال عادةً في مصارف التأسيس وتجهيز المصرف للعمل، وتستخدم في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل كالمضاربة والمشاركة^(٤). أما الأرباح المحتجزة والاحتياطيات الاجبارية والاختيارية فهي الأموال التي يتم الاحتفاظ بها من الأرباح المتحققة، ولا يقوم توزيعها على المساهمين، وتكتسب مشروعيتها من أهميتها في الحفاظ على رأس المال وتعويضه في حالة الخسارة^(٥).

(١) أبو الفتوح، التمويل بالعجز، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) عيسى، موسى آدم، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في اقتصاد إسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، ١٩٩٣، ص ٣١٣.

(٣) السبهاني، عبد الجبار، دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الإسلامية، ط ١، مطبعة حلاوة، اربد، ٢٠١٢، ص ٩٧.

(٤) العجلوني، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٦.

(٥) الصعيدي، ابراهيم، مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد ٢٨، ١٩٨٣، ص ٤٤.

أما المصادر الخارجية فتتمثل في الحسابات المصرفية وصكوك الاستثمار وصكوك المقارضة وشهادات الايداع وصناديق الاستثمار^(١). وتعتبر المصادر الخارجية أهم مصادر أموال المصارف الإسلامية، ففي البنك الإسلامي الأردني شكلت المصادر الخارجية ما نسبته ٨٨% من مصادر الأموال في عام ٢٠١٦^(٢)، وكانت النسبة ٨٦% في البنك العربي الإسلامي الدولي في عام ٢٠١٦^(٣). وتتركز المصادر الخارجية بالدرجة الأولى في الحسابات المصرفية؛ الحسابات الجارية وحسابات الودائع والحسابات الاستثمارية.

الحسابات الجارية وهي مبالغ مالية يودعها أصحابها في المصرف، ويحق للمودع السحب منها متى شاء دون تقديم إخطار بالسحب، ولا يدفع المصرف عليها عوائد، تشارك بالاستثمار بنسبة قليلة جدا ويحتفظ بالباقي لغايات مواجهة السحوبات، وهي تقابل الودائع الجارية في المصارف التجارية. وهناك عدة أقوال في التكييف الفقهي للحسابات الجارية، فقد تعتبر عقد حفظ على سبيل الأمانة، وهنا تكون يد المصرف يد أمانة ولا يحق له التصرف بها، وتصبح يد المصرف يد ضمان في حال التعدي والتقصير، لكن التطبيق المصرفي الفعلي ينفي هذا التكييف. وقد تعتبر عقد حفظ وإدارة مقابل أجر يدفعه المودع للمصرف، يديرها المصرف ولا يتصرف فيها لمصلحته، وهذا التكييف غير منطقي لأن المصرف لا يتقاضى أجر مقابل ذلك، ووجود خدمة الخزائن الحديدية أيضا ينفي هذا التكييف. وقد تعتبر عقد قرض؛ أي أن المصرف يتصرف بالمبلغ كيفما شاء وتكون يده يد ضمان فهو ملزم برد المثل عند الطلب، وهذا التكييف الأقرب للواقع^(٤).

أما حسابات الاستثمار فهي مبالغ يسلمها أصحابها للمصرف بهدف الحصول على العائد. وتكيف على أنها رأس مال مضاربة، فيتحمل صاحب الحساب المخاطر فيشارك في الربح ويشارك في تحمل الخسارة، وتقابل الودائع لأجل في المصارف التجارية. وتقسم هذه

(١) سمحان، حسين، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٦، ص ١٢٣.

(٢) البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، عمان، الأردن، ٢٠١٦، ص ٩٤.

(٣) البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، عمان، الأردن، ٢٠١٦، ص ٦١.

(٤) السبهاني، الوجيز في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٦.

الحسابات الى قسمين حسابات استثمار مشترك يستثمره المصرف كما يشاء، وحسابات استثمار مخصص تستثمر في المجال الذي يحدده صاحب الحساب. وتخضع هذه الحسابات لبعض الشروط التي يتفق عليها عند ايداع الأموال وأهمها مدة بقاء الاموال لدى المصرف، وطبيعة المضاربة مطلقة أو مقيدة، وتستخدم في الاستثمار طويل الأجل؛ لأنها تبقى في المصرف لوقت طويل ومعروف مسبقاً^(١).

أما حسابات الادخار فهي مبالغ يسلمها أصحابها من صغار المودعين للمصرف بهدف تحقيق مزيج من الحفظ والسيولة والعائد. تهدف هذه الحسابات تشجيع الوعي الادخاري لدى صغار المدخرين. يقسم المصرف هذه الحسابات إلى قسمين: قسم يعامل معاملة الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة، فيتحمل صاحب الحساب المخاطر فيشارك في الربح ويشارك في تحمل الخسارة، وقسم يعامل معاملة الحسابات الجارية يسحب أصحابها منها في أي وقت، ولا تتحمل المخاطرة فلا تشارك في الربح ولا تحمل الخسارة، وهذه الحسابات تقابل حسابات التوفير في المصارف التجارية.

ويظهر من خلال البحث في طبيعة مصادر أموال المصارف الإسلامية أنها تختلف عن طبيعة مصادر أموال المصارف التجارية، وخاصة فيما يتعلق بالحسابات المصرفية ويقابلها الودائع المصرفية في البنوك التجارية، وهذا يجعل هناك تفاوتاً كبيراً في اتفاقها مع سياسة الاحتياطي الإلزامي التي يطبقها البنك المركزي.

فالودائع في المصارف التجارية بمختلف أنواعها تعتبر بمثابة قرض من المودع للمصرف؛ أي أنها تستحق عند طلبها أو عند تقديم اشعار بذلك أو حلول أجلها، وهذا الأمر يستدعي إخضاعها لنظام الاحتياطي الإلزامي؛ من أجل ضمان حقوق المودعين، وتوفير السيولة لمواجهة طلبات السحب. أما الحسابات المصرفية في المصارف الإسلامية فيختلف معظمها عن الودائع في المصارف التجارية من حيث التكيف؛ فالحسابات الجارية وقسم من حسابات التوفير الذي يعامل معاملة الحسابات الجارية تعتبر قرض حسن من صاحب الحساب للمصرف، مما يعني أنها تستحق عند طلبها أو عند تقديم اشعار بالسحب، وهذا التكيف يسوّغ إخضاعها لنظام الاحتياطي الإلزامي، أما

(١) صوان، محمود، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط٣، دار وائل، عمان، ٢٠١٣، ص١٢٣.

حسابات الاستثمار وقسم من حسابات التوفير الذي يعامل معاملة حسابات الاستثمار فيكيف على أنه رأس مال مضاربة، وهذا التكييف يعني أنها لا تستحق إلا بعد نهاية العقد المتفق عليه مع ربحها في حالة تحقيق الربح، ويستحق رأس المال أو أي جزء منه في حالة سلامته، ولا يستحق إذا تساوى مع الخسارة، وهذا يجعل من الاجحاف اخضاعها لنظام الاحتياطي الالزامي؛ لأن هذه الحسابات غير مضمونة فهي تخضع للربح والخسارة وفقا لنتائج النشاط الاقتصادي، كما أن تطبيق الاحتياطي الالزامي عليها يلحق الضرر بالمصرف وصاحب الحساب بسبب تعطيل جزء من هذه الأموال^(١).

المطلب الثالث

مصادر توليد الائتمان في المصارف الإسلامية

تختلف فلسفة عمل المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية؛ حيث يركز عمل المصارف الإسلامية بالدرجة الأولى إلى "الغرم بالغرم"، حيث تقوم نشاطاته مع المشاركة مع الغير، ولا تمارس نشاط الإقراض المستند إلى الفائدة الربوية^(٢). وهذا الأمر جعل قدرتها على إيجاد الائتمان موضع بحث، وإذا ما نقبنا في نشاطات المصارف الإسلامية فإننا سنجد العديد من المواطن التي قد يتولد من خلالها الائتمان ولكن بدرجات متفاوتة، وما ينبغي معرفته أن جميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية تؤدي إلى توليد الائتمان، وتفصيلها كما يلي:

أولاً: التورق المصرفي

يعتبر التورق المصرفي المنظم أول أنشطة المصارف الإسلامية التي تساهم في توليد الائتمان، فالتورق يتقدم بمعاملته إلى المصرف الإسلامي للحصول على النقد عن طريق شراء سلعة معينة، وإعادة بيعها إلى المصرف أو أي طرف آخر فيحصل على النقد، أو يقوم المصرف بإعادة بيعها نيابة عن العميل، وفي نهاية الأمر يستلم العميل التمويل نقداً؛ لأنه يقصد النقود ولا شيء سواها^(٣). - و - كما

(١) فهمي، حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث ٦٣، جدة، ٢٠٠٦، ص ٣٩-٤٢.

(٢) أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، ط ١، عالم الكتب الحديث، أريد، ٢٠١٤، ص ٣٩.

(٣) السبهاتي، الوجيز في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١١٩.

أسلفنا - فإن كمية النقود المساهمة في توليد الائتمان تعتمد على عدة أمور منها: السلوك العام للمجتمع تجاه التعامل مع القطاع المصرفي، ونسبة الاحتياطيات التي يفرضها القانون وتعتمدها المصارف الإسلامية، وعلى أجل إيداع النقود هل هي ودائع جارية أو ادخارية أو استثمارية، سلوك العميل في استخدام النقود ونسبة ما سيتم إنفاقه من هذه النقود وكيفية الإنفاق، فمهما كانت طريقة التصرف سوف يتحول جزء من هذه الأرصدة إلى القطاع المصرفي مرة أخرى ويتم استخدامه في أنشطة جديدة مع ثبات المبلغ الأول في ذمة المتورق، وكمثال على ذلك نفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ٢٠% ونسبة الاحتياطي للحسابات الجارية التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي هي ٧٠% ونسبة الاحتياطي للحسابات الادخارية هو ٤٠% ونسبة الودائع الاستثمارية ١٠%. فإذا أودع شخص مبلغ ١٠٠٠ دينار كحساب استثماري (وديعة ادخارية)، هنا ستكون الاحتياطيات المقطوعة من هذه الوديعة ٣٠% أي أن هناك ٧٠٠ دينار يستطيع المصرف استثمارها، وتقدم احد الأشخاص للحصول على ٧٠٠ دينار عن طريق التورق، وهنا سيكون هناك عدة سيناريوهات لتحديد كمية النقود المتولدة، فنفترض أن هذا المبلغ استخدمه المتورق لتسديد دين، وقام الدائن بإيداع المبلغ في احد المصارف الإسلامية كوديعة ادخارية، فيقوم المصرف باقتطاع (٦٠*٧٠٠ = ٤٢٠) كاحتياطيات ويكون بمقدوره استثمار ٢٨٠ دينار، وإذا أودع هذا المبلغ كوديعة جارية فإنه سيحد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (٩٠*٧٠٠ = ٦٣٠)، وينخفض المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ٧٠ دينار فقط، وفي المقابل إذا أودع هذا المبلغ كوديعة لأجل فإنه سيزيد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (٣٠*٧٠٠ = ٢١٠)، ويرتفع المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ٤٩٠ دينار، ونلاحظ من هذا المثال مدى تأثير العوامل التي ذكرناها أنفا على قدرة المصرف.

وهذا يعني بلا شك أن صيغة التمويل هذه تعتبر من مصادر توليد الائتمان من خلال اشتقاق الودائع في المصارف الإسلامية، وهذا يعتمد على طريقة تصرف الممول بما قبض من نقود، وامكانية عودة جزء منها إلى القطاع المصرفي الإسلامي مرة أخرى، أي أن العوامل المؤثرة على قدرة المصرف الإسلامي على توليد نقود الائتمان من

خلال التورق لا تعتمد على جوهر عمل المصرف الإسلامي، وإنما على المحددات الأخرى التي وردت في المبحث السابق.

ثانياً: البيوع

تعتبر البيوع بمختلف أشكالها من مصادر توليد الائتمان في المصارف الإسلامية، ومثال ذلك بيع المرابحة الذي يشكل نسبة كبيرة من نشاط بعض المصارف الإسلامية. وتعتمد القدرة على توليد الائتمان وكمية النقود المساهمة في توليد الائتمان على عدة أمور تكرر ذكرها، وعلى رأسها: السلوك العام للمجتمع تجاه التعامل مع القطاع المصرفي، ونسبة الاحتياطيات التي يفرضها القانون وتعتمدها المصارف الإسلامية، وعلى أجل إيداع النقود هل هي ودائع جارية أو ادخارية أو استثمارية، وعلى طبيعة تصرف البائع بالمبلغ الذي قبضه ونسبة ما سيتم إنفاقه من هذه النقود وكيفية الإنفاق، فمهما كانت طريقة التصرف سوف يتحول جزء من هذه الأرصدة إلى القطاع المصرفي مرة أخرى ويتم استخدامه في أنشطة جديدة، فكلما زادت النسبة المعادة للقطاع المصرفي الإسلامي كلما زاد توليد الائتمان، ولتوضيح ذلك نفرض نفس معطيات المثال السابق، نفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ٢٠% ونسبة الاحتياطي للحسابات الجارية التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي هي ٧٠% ونسبة الاحتياطي للحسابات الادخارية هو ٤٠% ونسبة الودائع الاستثمارية ١٠%، أودع شخص مبلغ ٢٠٠٠ دينار وقام احد كوديعة ادخارية، هنا ستكون الاحتياطيات المقطوعة من هذه الوديعة ٣٠% أي أن هناك ١٤٠٠ دينار يستطيع المصرف استثمارها، وتقدم احد الأشخاص للمصرف لشراء سلعة مقدارها ١٤٠٠ دينار، فبعد الشراء يثبت للمصرف في ذمة المشتري هذا المبلغ مضافا إليه الربح، ونفرض أن البائع أودع المبلغ كوديعة ادخارية لدى المصرف، هنا تولد لدى المصرف وديعة مشتقة يستطيع إعادة استثمار جزء منها مقداره يمثل (الوديعة - الاحتياطيات)، فيقوم المصرف باقتطاع (١٤٠٠ * ٦٠% = ٨٤٠) كاحتياطيات ويكون بمقدوره استثمار ٥٦٠ دينار، وإذا أودع هذا المبلغ كوديعة جارية فانه سيحد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (١٤٠٠ * ٩٠% = ١٢٦٠)، وينخفض المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ١٤٠ دينار فقط، وفي المقابل إذا أودع هذا المبلغ كوديعة لأجل فانه سيزيد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل

هذه الوديعة سيكون (١٤٠٠ * ٣٠% = ٤٢٠)، ويرتفع المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ٩٨٠ دينار، ونلاحظ من هذا المثال مدى تأثير العوامل التي ذكرناها أنفاً على قدرة المصرف، فتختلف القدرة باختلاف طبيعة تصرف قابض المبلغ، ونسبة الاحتياطيات، ونوع الوديعة. وهذا يعني بلا شك أن التمويل عن طريق البيوع تعتبر من مصادر توليد الائتمان من خلال اشتقاق الودائع في المصارف الإسلامية، وهذا يعتمد على طريقة تصرف التاجر بما قبض من نقود، وإمكانية عودة جزء منها إلى القطاع المصرفي الإسلامي مرة أخرى، أي أن العوامل المؤثرة على قدرة المصرف الإسلامي على توليد نقود الائتمان من خلال التورق لا تعتمد على جوهر عمل المصرف الإسلامي، وإنما على المحددات الأخرى التي وردت في المبحث السابق، وعلى العكس تماماً فإن فرصة عودة النقود إلى القطاع المصرفي أكبر في هذا النوع من المعاملات؛ لأن من قبض النقود هو تاجر، والتاجر يمتازون بالتعامل بشكل كبير مع المصارف مقارنة مع الأفراد العاديين، وحتى لو قام التاجر بدفعها للوفاء بالتزام لظرف آخر، فهذا الطرف غالباً ما يكون تاجراً أيضاً.

ثالثاً: السلم والاستصناع

يعتبر السلم والاستصناع من الأنشطة الاستثمارية التي يتولد عنها الائتمان سواء كان عن طريق السلم والاستصناع المفردين أو الموازيين، ففي حالة السلم الموازي، يطلب العميل من المصرف سلعة سلماً يستلمها بعد فترة محددة ويقوم المصرف بطلب ذات السلعة يستلمها بعد أجل محدد هو ذات الوقت المتفق عليه مع العميل، ويقوم بدفع الثمن عاجلاً للبائع^(١). وتبقى إمكانية توليد الائتمان معلقة على النسبة التي ستؤول إلى القطاع المصرفي من جديد، ويتوقف ذلك على تصرف المسلم إليه عندما يقبض الثمن، ولتوضيح ذلك نفرض أن المصرف لديه وديعة لأجل قيمتها ٥٠٠٠ دينار، وقد أراد شراء سلعة سلماً بقيمة ٥٠٠٠ يستلمها بعد شهرين وقام بدفع ثمنها فوراً إلى المسلم إليه، ونفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ١٥% ونسبة الاحتياطي للحسابات الجارية التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي هي ٦٥% ونسبة الاحتياطي للحسابات الادخارية هو ٣٥% ونسبة الاحتياطي للودائع الاستثمارية ١٠%، فلو أعاد البائع إيداع مبلغ

(١) السبھاني، الوجيز في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٤٤، ١٥٢.

٣٠٠٠ دينار كوديعة ادخارية لدى احد مصارف القطاع المصرفي، عندها سيحتفظ المصرف بمبلغ (٣٠٠٠ * ٥٠% = ١٥٠٠) كاحتياطي، ويمكنه التصرف بالمبلغ المتبقي وهو ١٥٠٠ دينار، حتى المبلغ الذي تصرف به البائع سيكون احتمال كبير بعودته إلى القطاع المصرفي من أطراف أخرى، ولكن إذا أودع هذا المبلغ كوديعة جارية فإنه سيحد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (٣٠٠٠ * ٩٠% = ٢٧٠٠)، وينخفض المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ٣٠٠ دينار فقط، وفي المقابل إذا أودع هذا المبلغ كوديعة لأجل فإنه سيزيد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (٣٠٠٠ * ٣٠% = ٩٠٠)، ويرتفع المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ٢١٠٠ دينار، و يلاحظ أن هذه الحالة أيضا تخضع لذات القيود التي خضعت لها حالاتنا السابقة.

وهذا يعني بلا شك أن التمويل عن طريق السلم والاستصناع تعتبر من مصادر توليد الائتمان من خلال اشتقاق الودائع في المصارف الإسلامية، وهذا يعتمد على طريقة تصرف المسلم إليه بما قبض من نقود، وامكانية عودة جزء منها إلى القطاع المصرفي الإسلامي مرة أخرى، أي أن العوامل المؤثرة على قدرة المصرف الإسلامي على توليد نقود الائتمان من خلال التورق لا تعتمد على جوهر عمل المصرف الإسلامي، وإنما على المحددات الأخرى التي وردت في المبحث السابق، وتكون فرصة عودة النقود إلى القطاع المصرفي أكبر في هذا النوع من المعاملات؛ لأن من قبض النقود هو تاجر او مُصنِع، والتجار والمصنعين يمتازون بالتعامل بشكل كبير مع المصارف مقارنة مع الأفراد العاديين، وحتى لو قام التاجر بدفعها للوفاء بالتزام لطرف آخر، فهذا الطرف غالبا ما يكون تاجرا أيضا.

رابعا: الإجارة المنتهية بالتملك

يقوم المصرف الإسلامي بموجب الإجارة المنتهية بالتملك بشراء أصول رأسمالية من آلات أو عقارات، بناء على طلب العميل، و يقوم بتأجيرها للعميل على سبيل الإيجار مع التعهد بالتنازل عن ملكيتها للعميل في نهاية المدة المتفق عليها^(١)، وفي هذه الحالة فإن فرصة

(١) أرشيد، محمود عبد الكريم احمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط٢، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٦٣.

مساهمة هذه المعاملات في إيجاد الائتمان تبدو اقل منها في المعاملات السابقة، وذلك بسبب تجميد كامل مبلغ التمويل في أصول رأسمالية وتعود إلى المصرف بعد ذلك على شكل أقساط إلى نهاية المدة الزمنية للعقد، وبداية الجزم في دورها في توليد الائتمان يكون بالتعرف إلى مكان بائع الأجل فقد تكون اشترت من الخارج مما يخرجها نهائيا خارج احتمالية المساهمة في توليد الائتمان، ولكن إذا كان البائع من الداخل فتعود احتمالية المساهمة في توليد الائتمان، ويتوقف ذلك على المحددات التي سبق ذكرها في الحالات السابقة، إضافة إلى كيفية تصرف البائع بالأموال التي قبضها، فإذا افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ١٥% ونسبة الاحتياطي للحسابات الجارية التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي هي ٦٥% ونسبة الاحتياطي للحسابات الادخارية هو ٣٥% ونسبة الاحتياطي للودائع الاستثمارية ١٠%، وقام المصرف بشراء عقار بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار وتأجيرها للعمليات إجارة منتهية بالتمليك، وهنا يبقى الأمر معلقا بتصرف البائع في ثمن العقار، فلو أعاد البائع إيداع المبلغ كوديعة ادخارية لدى احد مصارف القطاع المصرفي، عندها سيحتفظ المصرف بمبلغ (٧٠٠٠٠ * ٥٠% = ٣٥٠٠٠) كاحتياطي، ويمكنه التصرف بالمبلغ المتبقي وهو ٣٥٠٠٠ دينار، ولكن إذا أودع هذا المبلغ كوديعة جارية فانه سيحد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (٧٠٠٠٠ * ٨٠% = ٥٦٠٠٠)، وينخفض المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ١٤٠٠٠ دينار فقط، وفي المقابل إذا أودع هذا المبلغ كوديعة لأجل فانه سيزيد من قدرة المصرف على إيجاد الائتمان لان الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الوديعة سيكون (٧٠٠٠٠ * ٢٥% = ١٧٥٠٠)، ويرتفع المبلغ المتاح لإعادة الاستثمار إلى ٥٢٥٠٠ دينار، ويلاحظ أن هذه الحالة أيضا تخضع لذات القيود التي خضعت لها حالاتنا السابقة، وكلما انخفض المبلغ المعاد إيداعه كلما انخفضت القدرة على توليد الائتمان، حتى المبلغ الذي تصرف به البائع سيكون احتمال كبير بعودته إلى القطاع المصرفي من أطراف أخرى.

خامسا: المشاركة المتناقصة

وهي عقد شركة يشترط فيه التخارج لنتهي بانتقال حصة الشريك الممول (المصرف) إلى الشريك المتمول دفعة واحدة أو تدريجيا، بمقتضى اتفاق مسبق يتضمن إجراء ترتيبات مالية تهدف إلى: تجنب جزء محدد من نصيب المتمول من دخل الشركة لسداد ثمن الحصص الشائعة التي يشتريها من الممول.

ومن صورها: المشاركة المحضة المنتهية بالتمليك: يتم الاشتراك في رأس المال بحصص نقدية أو عينية تقوم بالنقد، ويتفق أن يبيع المصرف حصته للشريك المتمول على دفعات، فتتناقص ملكية المصرف وتزيد حصة العميل بذات القدر حتى يتم انتقال كامل الحصص بعد سداد كامل الثمن من حصة المتمول من العوائد فيصبح المشروع مملوك للمتمول بالكامل (يقسم الربح بين الطرفين ويتنازل المتمول عن نصيبه من الربح أو جزء منه للمصرف لسداد ثمن الحصص المنتقلة). والمشاركة المنتهية بالتمليك بالأسهم: تكون حصص الشريكين على شكل أسهم يمثل مجموع قيمتها رأس مال المشروع، ويتعهد المصرف ببيع أسهمه للشريك المتمول حسب جدول زمني متفق عليه حتى تنتقل كامل أسهم المصرف للمتمول، ويحصل المصرف على عائد الأسهم التي يملكها وثمر الأسهم التي تنتقل ملكيتها للمتمول. والمشاركة المنتهية بالتمليك مع الإجارة: يتفق المصرف وشريكه المتمول على شراء عين يمتلكانها مع موعد من المتمول لاستئجار تلك العين لمدة محددة بأجر المثل فيكون شريكا مستأجرا، ويحصل المصرف على عائد ملكيته من العين وثمر الحصص التي تنتقل ملكيتها للمتمول. وكذلك المشاركة المنتهية بالتمليك مع المضاربة: يقدم المصرف رأس مال المضاربة كاملا على شكل مشروع أو أصل يقوم بالنقد إلى عامل المضاربة (المتمول) الذي يعتبر شريك في الربح حال تحققه، ويتعهد المتمول بتنمية رأس المال مقابل نسبة شائعة من الربح يتنازل عنها عامل المضاربة كليا أو جزئيا كثمر لحصة شائعة من وعاء المضاربة إلى أن تنتقل ملكية المشروع لعامل المضاربة^(١).

تتوقف قدرة المصرف الإسلامي على توليد الائتمان من خلال هذه المعاملة على طريقة ووجهة انفاق رأس المال، ومكان شراء التجهيزات والمعدات، فشرائها من داخل البلد يعني أنها مرشحة بقوة

(١) السبهاني، الوجيز في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٧.

للعودة مرة أخرى للقطاع المصرفي؛ لأن الشراء يكون من مؤسسات كبيرة أو تجار، وهذه الفئات تمتاز بثقتها وتعاملها الكبير مع المصارف، فتستطيع المصارف استخدامها مرة أخرى في تقديم التمويل.

المطلب الرابع

محددات توليد الائتمان في المصارف الإسلامية

لا تختلف محدّدات توليد الائتمان في المصارف الإسلامية كثيرا عنها في المصارف التجارية؛ لأن توليد الائتمان يعتمد على استمرار تدفق النقود وعودها للقطاع المصرفي، وعدم تسربها إلى خارج القطاع، وهذا الأمر لا يرتبط كثيرا بجوهر وأسس عمل المصارف وإنما يعتمد على عوامل أخرى ترتبط بالسياسات النقدية المتبعة في البلد، وسياسات المصارف تجاه الاحتياطات، وسلوك المتعاملين في التعامل مع القطاع المصرفي، ويمكن أن نتحقق من ذلك من خلال تتبع نختلاف المحددات ومقارنة أثرها على المصارف الإسلامية والتجارية.

١. حجم الوديعة: يؤثر حجم الودائع الأصلية على قدرة المصارف على اشتقاق الودائع، لا يختلف بين المصارف الإسلامية والتجارية، فوجود الودائع لدى القطاع المصرفي هو حجر الأساس في عملية توليد الائتمان، فبدون الودائع لا توليد للائتمان، ولا وجود للنشاط المصرفي أساسا. وهذا العامل يرتبط ارتباطا طرديا مع قدرة المصارف على توليد الائتمان؛ فكلما ارتفع حجم ودائع الجمهور لدى القطاع المصرفي، كلما ارتفعت قدرتها على توليد الائتمان أو ما يعرف باشتقاق الودائع.

٢. علاقة البنك المركزي مع المصارف: تعتبر هذه العلاقة من المحددات المهمة لتوليد الائتمان، حيث تقبّع البنوك المركزية في قمة الهرم المصرفي، وتقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في وظيفة الإصدار وإدارة الأصول الأجنبية، ووظيفة بنك الحكومة، ووظيفة بنك البنوك والرقيب على البنوك، ووظيفة مدير السياسات النقدية والائتمانية وغيرها^(١). وما يهمنا في

(١) De Kock, M. H., Central Banking, Universal Book, New Delhi, India, ١٩٨٥, P.٤.

هذا الإطار علاقة البنك المركزي مع المصارف التجارية والإسلامية، حيث يقوم بضبط ايقاع عرض النقد من خلال التأثير على قدرة المصارف على توليد نقود الودائع، وتستخدم في ذلك الأدوات الكمية مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية للمصارف وعمليات السوق المفتوحة، فتغير نسب وأسعار هذه الأدوات حسب الأوضاع الاقتصادية. ويضاف لذلك الأدوات النوعية للرقابة والتي تتمثل في تحديد سقف معين لكل نوع من أنواع القروض، وتحديد أسعار فائدة وخصم تفضيلية للقروض المختلفة، وتحديد الضمانات المطلوبة للإقراض وقيمة القرض المقابل لكل نوع من الضمانات، وتحديد هوامش نقدية للاعتمادات، وتحديد أنواع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف^(١).

وتعتبر هذه الأدوات محور العلاقة بين البنك المركزي والمصارف، ولكن أغلب هذه الأدوات لا تتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، فلا تتأثر المصارف الإسلامية بمعظم الأدوات الكمية مثل سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة كونها تستند إلى أساليب ربوية تقوم على سعر الفائدة، ولكنها تتأثر بالسقوف الائتمانية وجميع أدوات الرقابة النوعية، وفي الوقت ذاته لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستفادة من البنك المركزي كملجأ أخير للحصول على السيولة، كما أنها لا تراعي طبيعة الحسابات المودعة لدى المصارف الإسلامية وخاصة فيما يخص الاحتياطي الإلزامي الذي يفرض على المصارف الإسلامية والمصارف التجارية.

ومن هنا فالبنوك المركزية التي تعتمد على الأدوات الكمية في محاولات التأثير على عرض النقد سيكون تأثيرها ضئيل أو معدوم على المصارف الإسلامية، مما يعطيها مجالاً أكبر لتوليد الودائع وخاصة في ظل اتجاهها إلى الاعتماد بشكل كبير على البيوع ومختلف عقود المدائيات.

(١) ناصر، الغريب، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٠-٣٢.

٣. نسبة الاحتياطي القانوني: تؤثر نسبة الاحتياطي القانوني على قدرة المصارف على اشتقاق الودائع، لا يختلف بين المصارف الإسلامية والتجارية، فهو يتناسب عكسيا مع قدرة المصارف على توليد الائتمان مهما كان نظام عمل المصرف، فكلما اتجهت نسبة الاحتياطي القانوني للارتفاع تقلصت قدرة المصارف على توليد الائتمان، والمصارف الإسلامية تتأثر بالطريقة التي تتأثر بها المصارف التجارية؛ لأن كلا النوعين يخضعان لهذه النسبة، ولا يوجد تمييز بين النوعين خاصة في النظم المصرفية المختلطة.
٤. هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي: يؤثر توزيع الودائع إلى ودائع جارية وودائع لأجل وودائع ادخارية، ونسبة كل نوع من الأنواع إلى اجمالي الودائع. فلا يختلف أثره على توليد الائتمان بين المصارف الإسلامية والتجارية. وكذلك درجة سيولة الأصول التي يحتفظ بها القطاع المصرفي، وهذا العامل يرتبط طرديا مع قدرة المصارف على توليد الائتمان، فكلما ارتفعت سيولة أصول المصارف كلما كانت هذه الأصول متاحة لتمويل عمليات التمويل سواء في المصارف الإسلامية أو التجارية.
٥. الوعي المصرفي: يطال تأثير درجة انتشار الوعي المصرفي المصارف الإسلامية كما هو حال التجارية، من خلال مدى اعتماد المواطنين والمؤسسات والشركات على التعامل مع المصارف، من خلال امتلاك حسابات جارية لدى المصارف، ومدى التعامل بالشيكات لتسوية المدفوعات، وهذا يؤثر على نسبة ما يتسرب من الائتمان الممنوح خارج الجهاز المصرفي. وترتبط درجة الوعي المصرفي طرديا مع قدرة المصارف على توليد الائتمان، فكلما ارتفعت درجة الوعي المصرفي لدى المواطنين كلما تدفقت الأموال إلى القطاع المصرفي، وازدادت قدرته على توليد الائتمان.
٦. مرونة الطلب على الائتمان: تؤثر المرونة من خلال وجود فرص مناسبة لتوظيف المصارف لما تملك من فائض أموال. ومرونة الطلب على الائتمان ترتبط بعلاقة طردية مع قدرة المصارف الإسلامية والتجارية على توليد الائتمان.
٧. طبيعة المتعاملين مع القطاع المصرفي، والخصائص المميزة لهم: لا يختلف أثره طبيعة المتعاملين وخصائصهم على

المصارف الإسلامية عن أثره على المصارف التجارية؛ فالتعامل مع المؤسسات الكبيرة و التجار وغيرهم يختلف عن التعامل مع الأفراد، فتعامل المؤسسات والتجار مع المصارف يتسم بالاستمرارية والضخامة وارتفاع الثقة بالقطاع المصرفي ووسائل الدفع التي يتعامل بها والخدمات التي يقدمها.

٨. السياسة الائتمانية: تعبر السياسة الائتمانية عن الأسلوب الذي يتبعه المصرف في منح الائتمان، ويرتبط ذلك بمتطلبات منح الائتمان المتعلقة بالعميل من حيث قوة المركز المالي للعميل، والضمانات التي يستطيع تقديمها للمصرف، والقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يحبذ المصرف منح التمويل لها، وكيفية تحديد حجم وأجل الائتمان، والعائد المتوقع للمصرف، وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ودرجة المخاطر المرافقة لمنح الائتمان؛ أي أن المصرف يأخذ بالاعتبار أثر قرار منح الائتمان على الربحية والسيولة والأمان (١).

٩.

ومن هنا فالسياسة الائتمانية تعتمد على شروط المصرف تخفيفا وتشددا، فالسياسة الائتمانية المتشددة تعني انخفاض حجم الائتمان الممنوح من المصرف بسبب انخفاض عدد العملاء القادرين على تلبية الشروط، وبالتالي اضعاف عملية اشتقاق النقود الائتمانية، أما السياسة الائتمانية الأقل تشددا فتعني زيادة حجم الائتمان الممنوح من المصرف بسبب زيادة عدد العملاء القادرين على تلبية الشروط، وبالتالي تنشيط عملية اشتقاق النقود الائتمانية.

١٠. طبيعة استثمارات المصارف الإسلامية وتركزها: كما تعتبر طبيعة استثمارات المصارف الإسلامية من المحددات الهامة لتوليد النقود، وهذا يظهر من خلال تركيز استثمارات المصارف الإسلامية، ويظهر من خلال مراجعة تقارير البنك الإسلامي الأردني لأربعة سنوات السابقة كما في الجدول رقم (٢) تركيز الاستثمارات في عقود المدائيات وخاصة بيع المرابحة، حيث شكلت المدائيات ما نسبته ٩٥,٦ % في

(١) السيسي، صلاح، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام، بيروت، ١٩٩٨، ص ٩٧.

المتوسط والقرض الحسن ما نسبته ٠,٤% في المتوسط، وهذا يعني زيادة قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان؛ لأن المربحة هي المصدر الأبرز لذلك.

جدول رقم (٢) توزيع استثمارات البنك الإسلامي الأردني

المتوسط	٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		الاستثمار
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
٩٥,٦	٩٦,٢	٢٣٤٧	٩٦,٤	٢٤٠٦	٩٤,٩	٢٠٥٥	٩٥	٢٠٤١	مداينات
٢,٤	٢,٤	٦٠	٢,٣	٥٧	٢,٥	٥٥	٢,٣	٥١	مشاركة
٠,٤	٠,٥	١٢	٠,٤	٩	٠,٤	٨	٠,٤	٩	قرض
١,٦	٠,٩	٢١	٠,٩	٢٢	٢,٢	٤٨	٢,٣	٥٠	موجودات
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	مضاربة
١٠٠	١٠٠	٢٤٦٧	١٠٠	٢٤٩٤	١٠٠	٢١٦٦	١٠٠	٢١٥١	المجموع

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة. ويظهر من خلال مراجعة تقارير البنك العربي الإسلامي الدولي لأربعة سنوات السابقة كما في الجدول رقم (٣) تركيز الاستثمارات في عقود المدائيات وخاصة بيع المربحة، حيث شكلت المدائيات ما نسبته ٩١,٢% في المتوسط والقرض الحسن ما نسبته ١,٥% في المتوسط، وهذا يعني زيادة قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان؛ لأن المربحة هي المصدر الأبرز لذلك.

جدول رقم (٣) توزيع استثمارات البنك العربي الإسلامي الدولي

المتوسط	٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		الاستثمار
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
٩١,٢	٩١,٦٤	٦٨١	٨٩,٥	٥٧٦	٩١,١	٥٦١	٩٢,٦٩	٥٤٩	مداينات
١,١	١,٠٨	٨	١,٢	٨	١,١	٧	١,٠١	٦	مشاركة
١,٥	١,٢	٩	١,٤	٩	١,٣	٨	١,٩	١١	قرض
٥,١	٦,٠٥	٤٥	٦,٥	٤٢	٤,٩	٣٠	٣	١٨	موجودات
١,١	٠,٠٣	٠,٢٥	١,٤	٩	١,٦	١٠	١,٤	٨	مضاربة
١٠٠	١٠٠	٧٤٣,٢٥	١٠٠	٦٤٤	١٠٠	٦١٦	١٠٠	٥٩٢	المجموع

المصدر: البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ومن هنا فمحددات قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان لا تعتمد على فلسفة العمل التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، ولا على طبيعة النشاطات التي تمارسها، وإنما تعتمد على

عوامل أخرى يتأثر بها المصرف الإسلامي كالمصرف التجاري تماما، وتتمثل الاختلافات في سياسة المصارف تجاه الاحتياطات الاختيارية، وطبيعة نشاطات المصارف الإسلامية، وتركز تلك النشاطات، فتركزها في المدائيات كالمرابحة يجعلها مؤهلة بشكل كبير لتوليد الانتماء، خصوصا وأن المصرف يدفع الثمن للتجار، وفئة التجار أكثر الفئات تعاملًا مع المصارف، لذلك فهذه الأموال مؤهلة بشدة للعودة إلى الجهاز المصرفي مرة أخرى، والعلاقة التي تربط المصارف الإسلامية مع البنوك المركزية وخاصة في القطاعات المصرفية المختلفة.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى بحث مصادر توليد الائتمان في المصارف الإسلامية، والعوامل المؤثرة على قدرة المصارف الإسلامية على توليد الائتمان، مقارنة مع المصارف التجارية.

أولاً: النتائج:

من خلال السعي إلى تحقيق أهداف الدراسة، فمن الممكن اجمال نتائج الدراسة في:

١. تعتبر النقود المتولدة عن الائتمان نقود قائمة بحد ذاتها وتتعدى لها أحكام النقود من صرف وزكاة واكتناز، وتمثل هذه النقود النسبة الكبرى من كتلة العرض النقدي في مختلف البلدان، وتعتبر هذه العملية مشروعة إذا توافقت مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وتم التعامل مع عائدها وفقاً لما تقتضيه السياسة الشرعية.

٢. عملية توليد الائتمان ليست عملية قائمة بحد ذاتها، وإنما هي عملية مشتقة من طبيعة نشاط المصارف، ودوران النقود في الاقتصاد، وهذه العملية يصعب السيطرة عليها وإيقافها إلا من خلال اتباع نظام الاحتياطي الكامل وهذا يعطل عمل المصارف تماماً، لذلك فهذا المقترح غير قابل للتطبيق.

٣. يظهر لنا من خلال استقراء أساليب عمل المصارف الإسلامية وجود إمكانية كبيرة لإيجاد الائتمان من خلال مختلف أساليب التمويل التي تطبقها.

٤. تتأثر قدرة المصارف على توليد الائتمان إيجاباً بحجم ودائع العملاء، وانتشار الوعي المصرفي وطبيعة المتعاملين، ومرونة الطلب على الائتمان. وتتأثر قدرة المصارف على توليد الائتمان عكسياً بنسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة الاحتياطيات الاختيارية والمخصصات.

٥. تتأثر قدرة المصارف على توليد الائتمان بهيكل الودائع المصرفية، فتتأثر عكسياً بزيادة حجم الودائع الجارية. وتتأثر بالسياسة الائتمانية للمصرف فتتخفف القدرة في حال اتباع سياسة ائتمانية متشددة.

٦. تتأثر قدرة المصارف على توليد الائتمان بعلاقة المصارف مع البنك المركزي، فتزداد في حالة المصارف الإسلامية نظراً

لضعف تأثير البنك المركزي على احتياطات المصارف الإسلامية وخاصة عند استخدام الأساليب الكمية التي لا تتلاءم مع عمل المصارف الإسلامية كعمليات السوق المفتوحة وأسعار الفائدة وسعر إعادة الخصم، فهذه الأدوات تؤثر على المصارف التجارية ولا تؤثر على المصارف الإسلامية.

٧. استنادا إلى محددات إيجاد الائتمان، فإن توليد الائتمان من الممكن أن ينتج من خلال أساليب التمويل التي تستخدمها المصارف الإسلامية، من تورق وبيع وعقود السلم والاستصناع، وعقود الاجارة والمشاركات، وتتفاوت القدرة من أسلوب إلى آخر، فتزيد في حالة المدائيات؛ لأن ذلك يعتمد ذلك على عودة الاموال إلى القطاع المصرفي من جديد مما يعطي للمصارف الإسلامية القدرة على إعادة استثمار الجزء المحرر منها في عمليات تمويل واستثمار جديدة، ومبالغ المدائيات في الغالب تسلم للتجار الذين يعتبرون أكثر الفئات تعاملًا مع المصارف، مما يجعل احتمالات رجوعها للمصارف مرة أخرى كبيرة جدا.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج السابقة، يمكن التوصية بما يلي:

- ضرورة توسع المصارف الإسلامية في تطبيق صيغ التمويل والاستثمار التي يستند إليها جوهر العمل المصرفي، وينسب إليها سبب قيام المصارف الإسلامية وهي المشاركة والمضاربة حيث تعتبر أقل صيغ التمويل مساهمة في عملية توليد نقود الائتمان.
- تقبل الأمر الواقع بتوليد الائتمان بسبب أنشطة المصارف الإسلامية في ظل اعتمادها على المدائيات؛ لأن ذلك مرتبط بطبيعة عمل المصارف واعتمادها على أموال الغير في تمويل نشاطاتها، ودورها كمكون أساسي في القطاع المصرفي وفي دورة النقود في الاقتصاد.
- ٨. ضرورة تدخل البنك المركزي في حالات حدوث خلل في عرض النقد من خلال اتباع السياسات النقدية المناسبة.
- ٩. تشجيع المصارف الإسلامية على القيام بدور اجتماعي أكبر تعويضا للمجتمع عن ما تجنيه من مكاسب من توليد الائتمان.

قائمة المراجع

أولاً: كتب المعاجم واللغة:

- ١- بعلبكي، منير، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣.
- ٢- غطاس، نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، ط٣، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦.
- ثانياً: كتب اقتصاد ومصارف اسلامية:
 - ٣- أرشيد، محمود عبد الكريم احمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط٢، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
 - ٤- سمحان، حسين، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٦.
 - ٥- السبهاني، عبد الجبار، دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الإسلامية، ط١، مطبعة حلاوة، اربد، ٢٠١٢.
 - ٦- صوان، محمود، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط٣، دار وائل، عمان، ٢٠١٣.
 - ٧- عبد الرسول، علي، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠.
 - ٨- العجلوني، محمد محمود، المصارف الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٧.
 - ٩- عفر، محمد عبد المنعم، عرض وتقويم الكتابات حول النقود في إطار إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٤.
 - ١٠- عيسى، موسى آدم، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في اقتصاد إسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، ١٩٩٣.
 - ١١- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية، ط١، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠١١.
 - ١٢- فهمي، حسين كامل، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث ٦٣، جدة، ٢٠٠٦.
 - ١٣- المصلح، خالد بن عبدالله، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٨ هـ.
 - ١٤- ناصر، الغريب، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٥- الهيتي، عبدالرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨.

ثالثاً: كتب اقتصاد ومصارف تقليدية:

١٦- احمد، عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

١٧- البكري، انس و صافي، وليد، النقود والمصارف بين النظرية والتطبيق، ط١، دار البداية، دار المستقبل، عمان، ٢٠٠٩.

١٨- خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

١٩- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والمصارف، منشورات جامعة الموصل، ١٩٩٠.

٢٠- السيد علي، عبد المنعم، اقتصادات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، الأكاديمية للنشر، المفرق، ١٩٩٩.

٢١- السيسي، صلاح، ادارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام، بيروت، ١٩٩٨.

٢٢- أبو شاور، منير إسماعيل و مساعده، امجد عبد المهدي، نقود ومصارف، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٢٣- الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٨.

٢٤- شيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط٥، دار الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٢٥- عبد القادر، سيد متولي، اقتصاديات النقود والمصارف، ط١، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠.

٢٦- عبدالله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، ط١، الجامعة المفتوحة، بنغازي، ١٩٩٤.

٢٧- عبدالحميد، عبدالمطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٢٨- كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢.

٢٩- مبارك، عبدالمنعم، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٣٠- الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

رابعاً: ابحاث في دوريات:

٣١- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد، النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١٠، ص ٣-٣٨، ١٩٩٨.

٣٢- شاهين، علي عبدالله، العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي (دراسة تحليلية فكرية)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، حزيران ٢٠٠٧، ص ٦٠٧-٦٢٦.

٣٣- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١٥، ص ٥٧-١٠١، ٢٠٠٣.

خامساً: تقارير مصارف:

٣٤- البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، عمان، الأردن، ٢٠١٦.

٣٥- البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، عمان، الأردن، ٢٠١٦.

سادساً: المراجع باللغة الانجليزية:

- ٣٦- De Kock, M. H., Central Banking, Universal Book, New Delhi, India, ١٩٨٥.
- ٣٧- Friedman, David. H., Money & Banking, American Bankers Association, Washington D.C, ٤th Edition, ١٩٩٨.
- ٣٨- Hasan, Zubair. Money creation and control from Islamic perspective, Munich Personal Repee Archive (MPRA), No. ٢٨٣٦٦, January ٢٠١١.
- ٣٩- Hornby A. S., & Ruse Christina., Oxford Student's Dictionary of Current English, ٢ND Edition, Oxford University Press, Oxford, Great British, ٢٠٠٠.
- ٤٠- Laina, Partizo., Money Creation Under Full-Reserve Banking: A Stock-Flow Consistent Model, Working Paper No. ٨٥١, Levy Economics Institute, New York, October ٢٠١٥.
- ٤١- Lloyd, B. Thomas. JR., Money, Banking, And Economic Activity, ٣rd Edition, Prentice Hall Inc., New Jersey, ١٩٨٦.

- ٤٢- McLeay, Michael., Radia, Amar. and Thomas, Ryland., Money creation in the modern economy, Quarterly Bulletin, Bank of England, London, Q١, ٢٠١٤, p. ١١-١٢.
- ٤٣- Miller, Rorer. Leroy., and Pulsinelli Robert. W., Modern Money And Banking, ٢nd, McGraw-Hill Inc., Boston, ١٩٨٩.
- ٤٤- Mishkin, Frederic. S., The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, ٧th edition, Pearson, Addison Wesley, Boston, ٢٠٠٤.
- ٤٥- Ross, Stephen. A., Westerfield, Randolph. W., Jaffe, Jeffrey., and Jordan, Bradford. D., Modern Financial Management, ٨th edition, McGraw- HILL Irwin, New York, USA, ٢٠٠٨.
- ٤٦- Walsh, E. Carl., Monetary Theory & Policy, ٣rd edition, Massachusetts Institute of Technology Press: MIT press, Cambridge, ٢٠١٠.